

MPRA

Munich Personal RePEc Archive

Education Reform and Competitiveness with International Cases

Saber Adly Shaker

2012

Online at <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/82411/>

MPRA Paper No. 82411, posted 7 November 2017 14:16 UTC

إصلاح التعليم والتنافسية في ضوء التجارب الدولية

اعداد

صابر عدلي شاكر عبد الرحمن

مدرس مساعد - قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية

كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

١/١ مقدمة

يتطلب تحليل تنمية تنافسية الخدمات التعليمية في مصر التعرض لقضية إصلاح التعليم، والتي أصبحت تحظى بإهتمام عالمي من جانب الدول المختلفة وكذلك بالنسبة للمؤسسات الدولية ذات الصلة، لذلك سوف يتم تحليل مفهوم إصلاح التعليم ومناهجه المختلفة، بالإضافة إلى عرض مشكلة فساد التعليم كأحد أهم المعوقات أمام تنافسية التعليم، وسوف يتم تحليل دور القطاع الخاص في تنمية تنافسية الخدمات التعليمية عن طريق الشراكة مع القطاع العام، وفي نهاية البحث سوف يتم التعرض لأهم النماذج الناجحة في تنافسية التعليم متمثلة في نموذج بلجيكا ونموذج فنلندا، بالإضافة إلى عرض ملخص لأهم ملامح النموذج المقترح لتنمية تنافسية الخدمات التعليمية في مصر.

٢/١ إصلاح التعليم

يتضمن ذلك الجزء عدد من القضايا التي ترتبط بإصلاح التعليم ومناهجه بالإضافة إلى عرض لأهم القضايا المرتبطة بإصلاح التعليم، وذلك كما يلي:

١/٢/١ مفهوم ومناهج إصلاح التعليم

يحتوي مفهوم إصلاح التعليم Education Reform على عدد من القضايا التي تهدف إلى تحسين الخدمات التعليمية داخل الدولة، ويتمثل إصلاح التعليم في تحقيق ٣ أنماط من الإصلاح من خلال جانب النفقات وجانب التمويل وجانب الإدارة، وذلك كما يلي^(١):

(١) Erwin R. Tiongson (2005). "Education policy reforms". In Aline Coudouel & Stefano Paternostro. Eds.. *Analyzing the Distributional Impact of Reforms*. Vol. 1. World Bank. PP. 262-263.

- إصلاح النفقات Expenditure Reform، والذي يتمثل في قيام الحكومة بإعادة كل من هيكلية وتخصيص النفقات الحكومية المخصصة للتعليم.
 - إصلاح التمويل Financing Reform، وذلك عن طريق توفير آليات متنوعة لضمان تمويل التعليم داخل الدولة، عن طريق تحديد رسوم دراسية مناسبة لتقديم الخدمة التعليمية.
 - الإصلاح المؤسسي والإداري Management and Institutional Reforms، ويأتي ذلك من خلال تحفيز الدولة لأنماط الإدارة غير المركزية للمؤسسات التعليمية.
- كما يمكن النظر إلى إصلاح التعليم من خلال تحليل ٦ أفكار رئيسية ترتبط بالمنظومة التعليمية بمفهومها الواسع، وتتمثل هذه الأفكار فيما يلي^(٢):
- ١- توجيه المؤسسات التعليمية نحو الإبداع والتفكير غير التقليدي.
 - ٢- زيادة فعالية القائمين على التدريس بالمؤسسات التعليمية.
 - ٣- زيادة فعالية القائمين على إدارة المؤسسات التعليمية من خلال الترويج للمقررات والبرامج الأكاديمية المحفزة للمعرفة.
 - ٤- مشاركة أصحاب المصالح في إثارة القضايا والمشكلات الرئيسية لتكون محور إهتمام المقررات والبرامج الأكاديمية.
 - ٥- زيادة التركيز على الخيارات التعليمية للدارسين كذلك الخيارات التدريسية للقائمين على التدريس.
 - ٦- تحول العملية التعليمية من التعلم بالإعتقاد إلى التعلم بالأدلة والبراهين.

(²) Frederick Education Reform (2008). "What Is Education Reform, Anyway?" *Board of Education Candidate Forum*. USA. PP. 4-5.

وعلي الرغم من تلك القضايا المرتبطة بالإنفاق والتمويل والإدارة في إصلاح التعليم، إلا أن هناك عدد من القضايا الفرعية الأكثر تفصيلاً ترتبط بإصلاح التعليم، ومن أهم تلك القضايا الفرعية كل من إصلاح المناهج الدراسية، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية داخل المؤسسات التعليمية، وهناك من يذهب بإصلاح التعليم إلى أبعد من ذلك، من خلال ربط مستويات التعليم المختلفة بأسواق العمل وبالتالي النظر إلى إصلاح التعليم على أنه كافة التدخلات الحكومية في التعليم منذ بداية الإلتحاق بالتعليم حتى الوصول إلى سوق العمل^(٣).

يضاف إلى ما سبق أن مناهج إصلاح التعليم وفقاً لوجهة نظر الاقتصاد السياسي تتمثل في منهجين أساسيين هما:

- الإصلاح من أعلى إلى أسفل (إملاءات) Top-Down Impositions، حيث يهتم ذلك المنهج بتحسين القضايا الرئيسية، والمرتبطة بالإدارة والتمويل والمحتوى والعمليات والعوائد ذات الصلة بالخدمات التعليمية، وينظر إلى ذلك المنهج على أنه أحد نتائج الليبرالية الاقتصادية الجديدة في مجال التعليم، والتي يروج لها من جانب مؤسسات بریتون وودز (صندوق النقد الدولي IMF، البنك الدولي للتعمير والتنمية IBRD)^(٤).

- الإصلاح من أسفل (التحركات الداخلية) Grassroots Movements، يأتي ذلك المنهج كرد فعل لمنهج الإملاءات الخارجية السابق عرضه، ويهدف ذلك المنهج إلى جمع الخبرات الوطنية

^(٣) *Ibid*, P. 264.

^(٤) Arnove, Robert F. (2005) "To What Ends: Educational Reform Around the World" *Indiana Journal of Global legal Studies*, Vol. 12. PP. 80 - 88

في المجالات العلمية المختلفة، وتوجيهها بما يتوافق مع إحتياجات المجتمع بهدف الوصول إلى مستوى معيشة أفضل، ويستخدم في ذلك المنهج عدد من الآليات، مثل الحد من التمييز بين السكان سواء بسبب الجنس أو الأصل أو الدين وغيرها، ومن أمثلة تلك التحركات الداخلية برنامج Kerala Sasthra Sahithya Parishad (KSSP) بالهند، والذي تم تأسيسه منذ عام ١٩٦٢ وساهم في إحداث تقدم تكنولوجي في الهند^(٥).

٣/١ فساد التعليم كمعوق لتنمية تنافسية الخدمات التعليمية

يعد الفساد أحد أهم العقبات أمام تنمية التنافسية وعمليات الإصلاح سواء الإقتصادي أو الإجتماعي أو السياسي، وبالتالي يمثل فساد التعليم قيد على نتائج إصلاح التعليم، وبصفة عامة تتعدد التعريفات الخاصة بالفساد، حيث قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP تعريفاً للفساد بصفة عامة على أنه «سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق منفعة خاصة من خلال الرشوة والإبتزاز وإستغلال النفوذ والمحسوبية والإختلاس والثراء السريع غير المنطقي»، ولا يفهم من ذلك أن الفساد حكراً على القطاع الحكومي بل يسود أيضاً في القطاع الخاص، لذلك تم تطوير ذلك التعريف لتقديم تعريف شامل للفساد على أنه «كل إساءة استخدام للسلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة» سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، وبالنظر إلى مفهوم الفساد في قطاع التعليم فإنه تضمن «كل استخدام منظم للمناصب القيادية من أجل تحقيق مكاسب خاصة تؤثر على الجودة والنفاد والمساواة في التعليم»^(٦).

^(٥) *Ibid*, PP. 89-93.

^(٦) Bureau for Development Policy (2011). "Fighting corruption in the education sector methods, tools and good practices". *United Nations Development Programme*, USA. PP. 17-18.

وتتعدد الممارسات الخاصة بفساد التعليم وذلك بإختلاف المستوى الإداري المرتبط بالعملية التعليمية، حيث بالنسبة للمستوى المركزي (الوزارات المعنية): فيلاحظ أن أهم ممارسات الفساد مثل المدفوعات غير الرسمية في عقود البناء والتوريدات، وبالنسبة للمستوى الإداري الأقل (المؤسسات التعليمية الرئيسية): فتأخذ ممارسات الفساد مثل مدفوعات غير رسمية للمراقبين والمفتشين على المؤسسة التعليمية^(٧).

وهناك العديد من العوامل المحفزة لظهور ونمو الفساد في قطاع التعليم، وبالتالي تخلق تلك العوامل بيئة

مواتية للفساد في مجال التعليم، وتتمثل تلك العوامل فيما يلي^(٨):

- ارتفاع العائد على التعليم، حيث تمكن الدرجات الأكاديمية العليا من حصول الفرد العامل على فرصة لرفع مرتبه وتقلد مناصب قيادية أعلى.
- التعقيد والقصور في القواعد والإجراءات المؤسسية.
- تدني مستوى الأجر في قطاع التعليم لكافة العاملين والموظفين.
- ضعف المبادئ والأخلاقيات، في كثير من الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية أو إعادة إعمار.

ويمكن مواجهة الفساد في التعليم من خلال عدد من الإجراءات والتدابير التي تعمل على الحد (تخفيف) الفساد في قطاع التعليم، ومن أهم تلك الإجراءات والتدابير البدء بتشخيص الفساد في قطاع التعليم وتقدير عناصره وتكلفته بكل موضوعية، ثم شفافية المعايير والإجراءات والقوانين المرتبطة بالتعليم بما يجد من الإجهاد الشخصي في عمليات التفسير، الإتجاه نحو حوسبة Computerizing التعليم سواء

(٧) David Chapman (2002). "Corruption and the Education Sector". *USAID*. PP. 10-11.

(٨) Jacques Hallak and Muriel Poisson (2007) "Corrupt schools, corrupt universities. What can he done". *UNESCO International Institute for Educational Planning*. Paris, PP. 40-41.

من خلال العمليات الإدارية والمالية والتعليمية، تفعيل آليات مراقبة الأداء لكافة العاملين في القطاع التعليمي وتطبيق آليات ضمان الجودة والإعتماد في المؤسسات التعليمية^(٩).

٤/١ الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمحفز لتنافسية الخدمات

التعليمية:

تتعدد التعريفات الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والمعروف إختصاراً *Public Private*

Partnerships (PPP)، ومن أهم تلك التعريفات ما يلي^(١٠):

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD*، عبارة عن ترتيبات يتم بمقتضاها قيام القطاع الخاص بتوفير البنية الأساسية، والخدمات التقليدية التي تقدمها الحكومة مثل خدمات الصحة والتعليم والنقل والطرق والكباري وغيرها.
- تعريف مجلس الشراكة بالمملكة المتحدة، عبارة عن علاقة لإقتسام المخاطر بين القطاعين العام والخاص بهدف التوصل إلى النتائج المرغوبة للسياسة العامة، وعادة ما يتم الإتفاق بين الطرفين على مدة التعاقد ومدى المرونة في العقد وطريق توفير الخدمة.
- تعريف مجلس الشراكة الكندي، عبارة عن مشروع تعاوني بين القطاعين العام والخاص مبني على خبرة كل شريك، ويتم فيه تحديد الإحتياجات العامة بوضوح بهدف تخصيص الموارد والمخاطر

^(٩) Muriel Poisson (2010). "Corruption and education" *UNESCO International Institute for Educational Planning*. Paris, PP. 5-25.

^(١٠) UNICEF (2011). :Non-State providers and public private partnerships in education for the poor". *UNICEF East Asia and Pacific Regional Office and Asian Development Bank*, P. 17.

والعوائد.

ويستطيع القطاع الخاص المساهمة في توفير الخدمات التعليمية التي تقدمها الحكومة من خلال تمويل

بعض أوجه الإنفاق في تلك الخدمات، ومن أبرز الأمثلة الدولية على ذلك ما يلي^(١١):

● في كولومبيا عملت شركات القطاع الخاص على إنشاء مؤسسة أو رابطة يطلق عليها *Cajas de*

Compensación، تعمل تلك المؤسسة على توفير مخصصات بحوالي ٤% من قيمة مرتبات

العاملين بالشركات التابعة لها، ويتم توجيه تلك المخصصات إلى تأسيس مؤسسات تعليمية

جديدة.

في البرازيل، تأسست رابطة *Grupo de Institutos, Fundações e Empresas* والتي تعرف

اختصاراً (*GIFE*) عام ١٩٨٥، تضم تلك الرابطة حوالي ٨٠ من كبرى الشركات بالبرازيل، تخصص

تلك الرابطة سنويًا ٤٠٠ مليون دولار أمريكي يتم توجيهها لتمويل الخدمات التعليمية الحكومية،

والهدف من ذلك هو تحسين نوعية التعليم الحكومي للحصول على قوة عاملة ماهرة (مخرجات

التعليم).

وفيما يتعلق بنماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير الخدمات التعليمية فإنها تتمثل فيما

يلي^(١٢):

● عقود خدمات الإدارة *Management Services*، حيث تحول الحكومة القطاع الخاص في

(11) Argentino Pessa, (2008) "Educational Reform in Developing Countries: Private Involvement and Partnerships", *FEB working Papers – Porto University*. Brazil PP. 16-17.

(12) Harry Anthony Patrinos. Felipe Barrera-Osorio and Juliana Guaqueta (2009). "The role and impact of Public-Private Partnerships in education". *World Bank*. Washington. PP. 10-13.

إدارة المؤسسات التعليمية الحكومية، ومن أمثلة ذلك المدارس المستقلة charter schools والتي تتبع في ملكيتها إلى الدولة، ولكن إدارتها تابعة للقطاع الخاص بعيداً عن الأنظمة واللوائح الحكومية.

- عقود الخدمات المهنية Professional services، حيث تخول الحكومة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المهنية، والتي تضم خدمات التدريب للقائمين على التدريس وتسليم الكتب الدراسية وغيرها.

- عقود خدمات الدعم Support services، حيث تخول الحكومة القطاع الخاص ببيع الخدمات المكملة مثل خدمات نقل الطلاب والتغذية وغيرها، والتي تتسم بإرتفاع نفقاتها بالنسبة للحكومة مقارنة بالقطاع الخاص.

- عقود خدمات التشغيل Operational services، حيث تخول الحكومة القطاع الخاص في القيام بتشغيل المؤسسات التعليمية، وذلك عن طريق منح المزيد من الصلاحيات والمسئوليات واللامركزية الكافية، والتي لا تتوافر في المؤسسات التعليمية الحكومية.

- عقود الخدمات التعليمية Education services، حيث تخول الحكومة القطاع الخاص عن طريق التعاقد الخارجي out contracting، ومن أمثلة ذلك قيام الحكومة بدفع مقابل تعليم بعض الطلاب في مؤسسات التعليم الخاصة.

- عقود إتاحة التسهيلات Facility available، حيث تخول الحكومة القطاع الخاص في العديد من الخيارات المتاحة بالنسبة للمؤسسات التعليمية، وذلك عن طريق التصميم والبناء والتشغيل

ونقل الملكية والتي تتمثل في عقود "BOT" والتي يطلق عليها أيضًا نظام الإمتياز

.Concession

وفيما يتعلق بمدى تأثير نظام الشركة PPP على تنافسية التعليم، فإن ذلك يأتي من خلال الفرص التي يوفرها نظام الشراكة PPP، والتي تتمثل في تحفيز المنافسة في سوق الخدمات التعليمية، بالإضافة إلى المرونة التي يوفرها عن طريق تعدد العقود في ظل نظام الشراكة، أيضًا وجود قدرة من الحكومة على المراقبة في ظل وجود شروط موضوعية تتحكم في إختيار القطاع الخاص وترتيبات التعاقد، بالإضافة إلى تقاسم المخاطر بين الحكومة والقطاع الخاص، والتخفيف على الحكومات خاصة في ظل تزايد العجز الداخلي، وفقًا لذلك فإن نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتوافق مع تنافسية التعليم ومحفز له للحصول على مخرجات تعليمية تتسم بالتوافق مع سوق العمل^(١٣).

٥/١ أهم النماذج الناجحة في تنافسية التعليم

١/٥/١ نموذج بلجيكا

يمكن حصر أهم ملامح النموذج البلجيكي في تنمية تنافسية الخدمات التعليمية عن طريق أربعة محاور

أساسية كما يلي:

١. جوانب تشريعية، وتتمثل فيما يلي^(١٤):

^(١٣) *Ibid*, P. 4.

^(١٤) Laetitia Antonowicz et al, (2007). "thematic Evaluation of Belgian Development Co-operation in the Education and Training Sector". *Belgian Development Cooperation*. P. 11.

- حرية التعليم، والذي ينص عليها الدستور البلجيكي وفقاً للمادة ٢٤ وتتضمن تلك الحرية الحق في إنشاء المؤسسات التعليمية كذلك حرية الإختيار، لذلك يلاحظ زيادة الطلب على التعليم الخاص في بلجيكا.
- نقطة البداية في تنمية تنافسية التعليم البلجيكي بدأت من خلال دراسة لتشخيص أهم المشكلات التي يعاني منها قطاع التعليم وفقاً لمرسوم بقانون عام ١٩٩٨، بالإضافة إلى معالجة أسباب فشل المؤسسات التعليمية.
- تطبيق مبدأ المساواة في تقديم الفرص التعليمية منذ عام ٢٠٠٢، ويتم التركيز على توفير التعليم وفقاً لإحتياجات الطالب وما يتناسب مع قدراته، بالإضافة إلى تعهد المؤسسات التعليمية بتقديم المهارات الأساسية للطلاب وعدم التمييز في تلك المهارات.

٢. جوانب مؤسسية، وتتمثل أهمها فيما يلي^(١٥):

- التقسيم الجغرافي في إدارة قطاع التعليم، وفقاً لثلاث مناطق رئيسية حسب اللغة السائدة في كل منطقة (اللغة الفرنسية، اللغة الألمانية، اللغة الهولندية)، حيث بالنسبة للمقررات الأكاديمية يكون

(15) European Commission (2006). "The extent and impact of higher education governance reform across Europe", *Center for Higher Education Policy Studies (CHEPS)*, Netherlands. P. 24.

هناك قدر من الحرية لكل منطقة جغرافية فيما يتعلق بوضع التطبيقات الخاصة بالمقررات بما يتوافق مع كل منطقة.

■ عمل دراسة عن الطلاب وتقسيمهم إلى شرائح متجانسة، وفقاً لمستوى تعليم الأسرة والدخل ومحل الإقامة.

■ المشاركة في صنع القرار، وذلك عن طريق تنوع المجالس التي تدير المؤسسات التعليمية.

■ تطبيق نظم دعم ورقابة الجودة، ويأتي ذلك من خلال عدد من الوسائل تتمثل أهمها فيما يلي:

أ- مراكز إرشادية للطلاب، تكون مهمتها توفير المعلومات والأدلة للطلاب وأولياء الأمور والمسؤولين عن إدارة المؤسسات التعليمية.

ب- تطبيق تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ICT، وذلك عن طريق أتمتة المقررات الدراسية وإقامة شبكات إقليمية من الخبرات مدعومة بالبنية الأساسية المعلوماتية.

ت- إنشاء نظام داخلي للجودة بالمؤسسات التعليمية، ويتضمن ذلك التوظيف الوظيفي لكافة العاملين بالمؤسسات التعليمية، وتقييم الأداء.

٣. جوانب تمويلية، وتتمثل في تخصيص ما يقرب من ٤٠% من الموازنة العامة لصالح التعليم،

يخصص منها ما يقرب من ٧٢% للتعليم ما قبل العالي و ٢٨% للتعليم العالي و ٨% لتعليم الكبار، كما

يلاحظ أيضاً أن نسبة الأجور والمرتبات من تلك المخصصات تصل إلى ٧٠% من الموازنة^(١٦).

٤ - جوانب مرتبطة بالعلاقة مع سوق العمل، حيث يتم ربط مخرجات التعليم بإحتياجات سوق العمل،

(16) European Commission (2008). "Higher Education Governance in Europe: Policies. Structures funding and academic staff" *the Eurydice European Unit*, P. 79.

وذلك عن طريق عدد من الوسائل أهمها:

- أ- عمل برامج تدريبية عملية في نهاية كل مقرر دراسي.
- ب- عمل مشروعات تجريبية صغيرة وفقاً لكل مؤسسة تعليمية وتخصصها.
- ج- مقابلة إحتياجات سوق العمل من خلال تنمية وتطوير الفكر الريادي Entrepreneurship وتطوير التعليم المرتبط مباشرة بسوق العمل خاصة التعليم الفني.
- د- الإهتمام بتعليم اللغات الأجنبية خاصة في التخصصات المرتبطة بمجالات الأعمال^(١٧).

٢/٥/١ نموذج فنلندا

بدأت عملية تنمية تنافسية التعليم في فنلندا (كأغلب دول العالم) منذ العقد السابع من القرن العشرين، وفي أوائل تلك الفترة إتسم مستوى تنافسية التعليم في فنلندا بمستوى يقل عن المستوى العالمي، ولكن منذ أواخر القرن العشرين بدأ مستوى تنافسية التعليم في فنلندا يتفوق على المستوى العالم، ويعبر عن ذلك بمؤشرات أربعة لإصلاح التعليم متمثلة في التعليم والمشاركة والكفاءة والعدالة^(١٨).

ويمكن حصر أهم ملامح النموذج الفنلندي في تنمية تنافسية الخدمات التعليمية عن طريق ثلاثة محاور

أساسية، كما يلي:

١- بالنسبة للجوانب المؤسسية: وتمثل أهمها فيما يلي:

أ- التركيز على الكيف وليس الكم، حيث إنفرد النموذج الفنلندي بتقديم منهج جديد في تنافسية

(17) Saskia Debergh and Zoe Teuwen (2006), "Belgian education with a special focus on language education and ICT", *Centre for Language and Speech*, University of Antwerp, Belgium, P. 4.

(18) Pasi Sahlberg (2011). "What can the world learn from educational change in Finland?" *CIMO (Ministry of Education)*, P. 11

التعليم يطلق عليه *Less is more*، حيث يلاحظ أنه مقارنة بالدول المتقدمة تأتي فنلندا بأقل

عدد من ساعات العمل الدراسية السنوية، وأقل الدول في تكلفة الإنجاز الطلابي.

ب- التعلم مدى الحياة *Lifelong learning*، حيث تبنت الحكومة الفنلندية لإستراتيجية التعلم

مدى الحياة، بالإضافة إلى تبني معيار العدالة في إتاحة الفرص التعليمية.

ت- نظم الضمان الإجتماعي، حيث تتبنى الحكومة الفنلندية لسياسة الضمان الإجتماعي كجزء من

سياسة الضمان التعليمي.

ث- نظام تعليمي متنوع، حيث تقدم المؤسسات التعليمية بفنلندا تشكيلة متنوعة من الخدمات لا

تقتصر فقط على التعليم، بل يتم تقديم خدمات التغذية والرعاية الصحية والنفسية.

ج- المشاركة في المسؤولية، وذلك بين السلطة المركزية والقائمين على التدريس والطلاب^(١٩).

٢- العلاقة بمجتمع الأعمال والاقتصاد القومي: وتمثل أهمها فيما يلي:

أ- المشاركة مع مجتمع الأعمال، حيث لم تقتصر تلك المشاركة على التعليم العالي فقط بل تضمنت

التعليم الثانوي والفني، بالإضافة إلى دعم الإتجاه نحو التخصصات العلمية مثل الرياضيات

والتكنولوجيا والعلوم في المقررات الدراسية.

ب- تزامن تنمية تنافسية التعليم مع الإصلاح الاقتصادي بفنلندا، حيث ارتبطت تنمية تنافسية

التعليم في فنلندا بعنصرين أساسيين، يتمثل العنصر الأول (بمثابة تحدي) في الأزمة الاقتصادية،

والتي حدثت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، أما العنصر الثاني (بمثابة فرصة) في انضمام

(19) Pasi Sahlberg (2011). "What can the world learn from educational change in Finland?" *CIMO (Ministry of Education)*, P. 14-16

فنلندا لعضوية الإتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥، وقد ترتب على ذلك استغلال كلا العنصرين معًا لتبني سياسة جديدة للتنافسية، بحيث تركز على دعم إبتكارات القطاع الخاص، بالإضافة إلى التركيز على تنمية قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات كقطاع رائد (أبرز مثال على ذلك شركة نوكيا (NOKIA)^(٢٠)).

٣- عناصر خاصة بالتعليم العالي فقط: وتمثل أهمها فيما يلي:

أ- الإستقلالية القانونية لمؤسسات التعليم العالي، ومن أهم مظاهر الإستقلالية حرية مؤسسات التعليم العالي في البحث عن مصادر التمويل المختلفة لتمويل الأنشطة البحثية.

ب- تغيير نمط الملكية والإدارة، وذلك من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص في تملك المؤسسات التعليمية بنسبة ملكية توزع بين القطاع الخاص (٦٧%) والحكومة (٣٣%).

أ- حوكمة مؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال مشاركة وتمثيل العديد من الأطراف في صنع القرار.

ب- عمليات الإندماج والإستحواذ، وذلك كوسيلة لزيادة الكفاءة في المؤسسات التعليمية حيث بالنسبة للإندماج يتم ربط بعض الكليات والمعاهد لتكوين مؤسسة تعليمية كبيرة على أن تنتشر في كافة المناطق الجغرافية بالدولة.

ت- تنوع مصادر التمويل لمؤسسات التعليم العالي، حيث أن الرسوم الدراسية Fees لم تعد كافية

(٢٠) انظر كل من:

- Marita Makinen (..012), "Equality and engagement in Finnish education". European Cooperation in Education and Training, PP. 3-15.
- OECD (2010). "Finland: Slow and Steady Reform for Consistently High Results". OECD. PP. 118-124

لتوفير خدمات تعليمية تنافسية، وبالتالي أصبح هناك تنوع في مصادر التمويل مثل القروض

الطلابية من جانب الحكومة^(٢١).

(٢١) انظر كل من:

- Timo Aarrevaara, Ian R. Dobson and Camilla Elander (2009). "Brave new world: higher education reform in finland", *Higher Education Management and Policy*, Volume 21/2. OECD, PP. 3-14.
- Timo Lankinen (2010). "Basic Education Reform in Finland – How to develop the top ranked education system?". Finnish *National Board of Education*. Finland. PP. 3-38